وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 21 فبراير 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: «أوبك +» تتحلى بالمرونة الكافية لتغيير القرارات كلما اقتضى الأمر

عبد السلام الثميري من الرياض

الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أن مجموعة «أوبك+» تتحلى بالمرونة الكافية لتغيير القرارات كلما اقتضى الأمر.

وقال وزير الطاقة خلال حديثه في النسخة الثانية من المنتدى السعودي للإعلام في الرياض أمس، إن التغيير المناخي قضية دولية، وقد وجه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالاستفادة من كل الموارد الطبيعية في المملكة مع المحافظة على البيئة للحد من التغير المناخي.

وأوضح أن جعل مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، فعالية مصاحبة لقمة قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، خطوة جيدة لأن الشريحة المستهدفة بهذه المبادرة تحضر في هذا المؤتمر، كما أن أعدادهم كبيرة ويشملون المهتمين بالجوانب البيئية والتقنية وغيرها من المجالات المعنية بالمبادرتين.

وأشار الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن المملكة بلد مفتوح لمن أراد أن يبحث عن الحقيقة، وأن الإعلام له دور كبير، داعيا المسؤولين لتقبل النقد كما يجب وألا يضخموا أنفسهم.

وتابع، «أحزن عندما أجد أي وزير يمثل المملكة يعتقد أنه الوزير الملهم والقائد المحنك، ونفس الأنا يتضخم»، مضيفا، «أي واحد منا يجب ألا ينسى أنه يمثل الدولة، ولولا تمثيله هذه الدولة ما كان له قيمة».

وحول اجتماعات «أوبك»، وأثر ذلك إعلاميا قال، «إن مجموعة «أوبك+» تتحلى بالمرونة الكافية لتغيير القرارات كلما اقتضى الأمر، وأن قرارها بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا، حظي بتضخيم

إعلامي، وبعضهم وصف القرار بأنه يخرب الاقتصاد العالمي».

وأشار إلى التأكيد على عدم صحة ما تردد بشأن القرار فضلا عن عقد مؤتمر استضاف تسعة وزراء يمثلون دول مجموعة أوبك، وعلى الرغم من ذلك كانت المملكة الدولة الوحيدة التي وجهت لها الانتقادات، بسبب حجمها ومكانتها كونها تتولى رئاسة المجموعة.

وأضاف وزير الطاقة، «الإعلام الصادق يمكن أن يكون مرآة لمعرفة كيف يراك الآخرون، وما إذا كانت هناك انتقادات، داعيا إلى تمكين الشباب والشابات في العمل وإشعارهم بقيمتهم، وتعزيز الملكية الفكرية لابتكاراتهم».

وأكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن يوم التأسيس ليس يوما للإجازة، وإنما هو يوم لاستذكار تاريخ الوطن العريق، وتذكر من كان لديهم طموح في إنشاء الدولة، وتحقق لهم ذلك بوجود دولة تنعم بالأمن والاستقرار بعزة وكرامة.

النفط يرتفع على آمال طلب الصين ومخاوف بشأن توقعات العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين وسط تفاؤل بشأن تعافي الطلب في الصين ومخاوف من أن يؤدي نقص الاستثمار إلى إعاقة المعروض النفطي في المستقبل ومع استمرار المنتجين الرئيسين لقيود الإنتاج.

وارتفع خام برنت 70 سنتا أو 0.8 بالمئة إلى 83.70 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0720 بتوقيت غرينتش، وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر مارس، والذي ينتهي يوم الثلاثاء، 76.89 دولارًا للبرميل، بارتفاع 55 سنتًا أو 0.7 ٪. وارتفع عقد أبريل الأكثر نشاطا بنسبة 0.8 ٪ إلى 77.14 دولارا.

واستقرت المؤشرات القياسية منخفضة دولارين للبرميل يوم الجمعة، وأغلقت متراجعة بنحو 4 ٪ الأسبوع الماضي بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن ارتفاع مخزونات الخام والبنزين.

وقال بادن مور، رئيس أبحاث السلع الأساسية في البنك الأسترالي الوطني: «ارتفعت أسعار برنت وغرب تكساس الوسيط بشكل طفيف هذا الصباح بعد البيع على خلفية التعليقات المتشددة الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤخرًا، بعد بيانات مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتجين التي جاءت أقوى من المتوقع في الولايات المتحدة».

في حين أن إعلان الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة ستبيع 26 مليون برميل من النفط الخام من احتياطياتها البترولية الاستراتيجية يضيف بعض الضغط الهبوطي على السوق، يبدو أن العرض العالمي متدنياً مقابل الفترة المماثلة السابقة بعد أخذ تخفيضات الإنتاج من قبل روسيا في الاعتبار وأوبك +، بحسب مور.

وتعتزم روسيا خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا، أو نحو خمسة بالمئة من الإنتاج، في مارس بعد أن فرض الغرب سقوف أسعار على النفط والمنتجات النفطية الروسية. وقال مور «في هذا السياق، ما زلنا نشهد إعادة انفتاح للصين وانتعاش في الطلب العالمي على الطائرات مما يدفع الأسعار للصعود»، والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

يتوقع المحللون أن تصل واردات الصين من النفط إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2023 بسبب زيادة الطلب على وقود النقل ومع بدء تشغيل مصافي التكرير الجديدة. وأصبحت الصين، إلى جانب الهند، من كبار مشتري الخام الروسي بعد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

وقال محللون من بنك جولدمان ساكس في مذكرة بتاريخ 19 فبراير إنه في الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي نقص إمدادات النفط في المستقبل إلى دفع الأسعار نحو 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام، وكتبوا أن الأسعار سترتفع «مع عودة السوق إلى العجز مع نقص الاستثمار وقيود النفط الصخري وانضباط أوبك الذي يضمن تلبية العرض للطلب». وذكرت انفستنق دوت كوم، بأن أسعار النفط ارتفعت يوم الاثنين، لتعويض مقياس الخسائر الأخيرة، على الرغم من استمرار الضغوط من المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور الطلب قبل المزيد من المؤشرات من الاحتياطي الفيدرالي على مسار السياسة النقدية.

كانت أسعار النفط الخام تتكبد خسائر فادحة من الأسبوع السابق، حيث أدى التضخم الأميركي الأكثر سخونة من المتوقع والتعليقات المتفائلة من بعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إلى تصعيد المخاوف من المزيد من تشديد السياسة.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي هذا العام، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تباطؤ الطلب على النفط. ينصب التركيز هذا الأسبوع الآن بشكل مباشر على محضر اجتماع فبراير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر يوم الأربعاء، فيما حافظ البنك المركزي على تصريحاته المتشددة خلال الاجتماع، ومن المتوقع إلى حد كبير أن يعكس محضر الاجتماع ذلك.

من المقرر أيضًا هذا الأسبوع أن يتحدث عدد كبير من المتحدثين الفيدراليين، إلى جانب قراءة مؤشر نفقات

الاستهلاك الشخصي -مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي-، ومن المتوقع أن يلقي المزيد من الضوء على السياسة النقدية. تراجعت أسعار النفط بسبب تنامي المؤشرات على تخمة المعروض في الولايات المتحدة، بعد أن سجلت البلاد زيادة كبيرة في المخزون أعلى من المتوقع خلال الأسبوع السابق. كما أعلنت واشنطن عن بيع 26 مليون برميل من الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

كافحت أسعار النفط الخام حتى الآن هذا العام وسط مخاوف متزايدة من التباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث بدأت تظهر آثار الزيادات الحادة في أسعار الفائدة. لكن المستثمرين ما زالوا ينتظرون الانتعاش في الصين، حيث تعود البلاد للخروج من ثلاث سنوات من إغلاق كوفيد. من المتوقع أن يؤدي التعافي الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم إلى دفع الطلب على الخام إلى مستويات قياسية هذا العام، وفقًا لمنظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية.

كما حافظ بنك الصين الشعبي على أسعار الفائدة الرئيسة للرهن العقاري عند أدنى مستوياتها التاريخية يوم الاثنين، حيث تحاول الحكومة دعم النمو الاقتصادي بمزيد من إجراءات التحفيز. لكن البيانات الاقتصادية الواردة من الصين رسمت حتى الآن صورة متوسطة للنمو.

السعودية وروسيا تتنافسان على حصة سوق النفط الصينية وقالت تسفيتانا باراسكوفا، من أويل برايس ستتنافس السعودية وروسيا لتلبية الطلب المتزايد في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. تبيع المملكة العربية السعودية نفطها الخام بموجب عقود طويلة الأجل، لذلك لديها حصة مضمونة من السوق الصينية.

لكن صادرات روسيا إلى الصين ارتفعت إلى ما يقدر بنحو 2.03 مليون برميل يوميا في يناير ارتفاعا من 1.52 مليون برميل يوميا في ديسمبر. يتزايد طلب الصين على النفط مع إعادة فتح قيود كوفيد بعد ما يقرب من ثلاث سنوات، يشير اتجاه الطلب الأولي إلى إعادة الفتح بشكل متقطع، لكن المحللين يقولون إن الصين ستكون مسؤولة عن نصف نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام، مع وصول إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي.

وتعرض روسيا، بعد أن تحولت إلى آسيا لمبيعات النفط الخام والوقود بعد العقوبات الغربية، نفطها

بخصومات ويمكن أن تجتذب المزيد من المشترين الصينيين الذين لا يلتزمون بسقوف أسعار مجموعة السبع. ويشير السعوديون إلى توقعات بحدوث انتعاش قوي في طلب الصين من خلال رفع أسعارهم بشكل غير متوقع في آسيا. لكن هذه الأسعار لا يمكن أن تنافس البراميل الروسية المخصومة، وقد يختار المشترون الصينيون طلب الحد الأدنى من الكميات المسموح بها من المملكة العربية السعودية بموجب العقود طويلة الأجل، حسبما يقول كلايد راسل، محلل السلع والطاقة في آسيا لدى اويل برايس.

كانت الزيادة المفاجئة في الأسعار هي أول زيادة في أسعار النفط السعودي لآسيا منذ سبتمبر، ومن المرجح أن تعكس توقعات السعودية بأن الطلب في آسيا سيرتفع من الربع الثاني فصاعدًا. ليست المملكة العربية السعودية وحدها المتفائلة بشأن تعافي الطلب على النفط في الصين.

إعادة الافتتاح تضع ضغوطا تصاعدية على الطلب العالمي على النفط، وتقول وكالة الطاقة الدولية إن نصف نمو الطلب لهذا العام من المقرر أن يأتي من النمو الصيني في الاستهلاك. وقالت الوكالة في تقريرها عن سوق النفط لشهر يناير إن الطلب العالمي على النفط من المقرر أن يرتفع 1.9 مليون برميل يوميًا في عام 2023، إلى مستوى قياسي يبلغ 101.7 مليون برميل يوميًا، مع ما يقرب من نصف المكاسب تأتي من الصين بعد رفعها لقيود كوفيد.

وأشارت الوكالة إلى أن «الصين ستقود ما يقرب من نصف هذا النمو في الطلب العالمي حتى مع بقاء شكل وسرعة إعادة فتحها غير مؤكد»، وقالت إن حظر الاتحاد الأوروبي على المنتجات النفطية الروسية -المطبق اعتبارًا من 5 فبراير- قد يعني قريبًا أن «ميزان النفط الموفر جيدًا في بداية عام 2023 يمكن أن يتم تشديده سريعًا مع تأثير العقوبات الغربية على الصادرات الروسية».

ومع ذلك، ارتفعت صادرات روسيا إلى الصين إلى ما يقدر بنحو 2.03 مليون برميل يوميًا في يناير، ارتفاعًا من 1.52 مليون برميل يوميًا في ديسمبر، وفقًا لبيانات رفينيتيف أويل ريسيرش. وللمقارنة، بلغ متوسط واردات الصين من الخام السعودي نحو 1.77 مليون برميل يوميا الشهر الماضي. اشترت الشركات العملاقة الحكومية في الصين، مؤخرًا المزيد من النفط الخام الروسي ويمكن أن تزيد الواردات من روسيا لتلبية الطلب بنفط أرخص، وإذا تحركت الصين لملء احتياطياتها، فقد يقفز تناول النفط الروسي إلى 2.5 مليون

برميل في اليوم. بالإضافة إلى ذلك، قامت روسيا بالفعل بتحويل معظم صادراتها من زيت الوقود وزيت الغاز إلى آسيا والشرق الأوسط حتى قبل دخول حظر الاتحاد الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التنفيذ في 5 فبراير، وقالت مصادر تجارية إن زيت الوقود الروسي يتحول إلى بنزين وديزل، مع الأخذ في الاعتبار المنتج الروسي الرخيص وعدم وجود حصص استيراد النفط الخام للعديد من المصافي الخاصة.

محللون: نقص الاستثمارات النفطية يعوق جهود ضخ مزيد من الإمدادات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت التقلبات السعرية في سوق النفط الخام وسط عوامل ضغوطية على الأسعار وأخرى صعودية.

تتلقى الأسعار ضغوطا من ارتفاع المخزونات النفطية التي كانت تقترب من النضوب في فترات سابقة بوتيرة أسبوعية ومن المحتمل أن يظل الطلب على النفط ضعيفا نسبيا حتى تزيد المصافي الإنتاج قبل موسم القيادة الصيفي.

وفي المقابل يتلقى النفط دعما من التفاؤل حيال انتعاش الطلب الصيني واستمرار قيود الإنتاج وسط توقعات بنقص الاستثمارات النفطية في المستقبل القريب، ما يدعم تسجيل مكاسب سعرية جديدة.

وقال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون إن العقوبات الغربية على إمدادات النفط الخام والمنتجات الروسية جاءت محدودة التأثير في مسار الأسعار، مشيرا إلى تأكيد بنك جولدمان ساكس أن شركاء موسكو التجاريين يندفعون بشكل متزايد نحو صفقات النفط الخام الروسي أكثر مما كان متوقعا، ما يخفف تأثير العقوبات الغربية على روسيا.

وأوضح المحللون أنه ردا على العقوبات الغربية الأخيرة على روسيا بما في ذلك فرض سقوف الأسعار المصممة للحد من عائدات موسكو المالية لجأت روسيا إلى خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا في مارس المقبل كما تداول مزيج الأورال القياسي في روسيا بتخفيضات كبيرة بعدما عزف المشترون الأوروبيون عن الشراء.

وأكد روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن المخاطر الجيوسياسية ما زالت

ما زالت قائمة وواسعة التأثير في سوق النفط الخام في ظل استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا إلى جانب تأثيرات الكوارث الطبيعية.

وذكر أن الوتيرة الصعودية للأسعار هي الأرجح هذا العام، موضحا أن بنك جولدمان ساكس خفض في الأسبوع الماضي توقعاته لأسعار النفط لهذا العام والعام المقبل لكنه قال إنه لا يزال يتوقع أن ترتفع الأسعار بحلول ديسمبر تدريجيا إلى 100 دولار للبرميل.

وأشار إلى عودة تجارة النفط العالمية إلى طبيعتها بعد انتهاء تداعيات الزلازل في تركيا وسورية، مبينا أن أذربيجان وهي من أبرز الدول المنتجة استأنفت بالفعل تصدير النفط عبر خط أنابيب باكو - تبيليسي – جيهان، موضحا أن خط الأنابيب توقف لمدة ستة أيام بعد الزلازل المدمرة في تركيا كما أن 67 في المائة من 2.246 مليون طن من النفط الخام التي صدرتها أذربيجان في يناير ذهبت إلى ثماني دول من الاتحاد الأوروبي بعد المضي قدما في خطة العقوبات والحظر على إمدادات النفط الخام الروسي.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، رغم أزمة الطاقة العالمية الراهنة التي تسببت في زيادة أعباء التضخم خاصة في دول الاستهلاك تتمسك الشركات بتفعيل وتسريع وتيرة خطط تحول الطاقة من خلال زيادة الاستثمار في حلول الطاقة منخفضة الكربون مع الاستمرار في متابعة استثمارات الاستكشاف والإنتاج الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والأعلى عائدا.

وأشار إلى أن الشركات الأوروبية والأمريكية تكثف جهودها لاستخراج النفط والغاز من دول شمال إفريقيا خاصة من الجزائر وذلك من أجل المساعدة على تعويض خسائر الإمدادات المتعلقة بالعقوبات من روسيا، مبينا أن بعض المنتجين يعانون حاليا سوء الإدارة ونقص الاستثمار، ما يعوق جهود ضخ مزيد من الإمدادات النفطية.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» للاستشارات، إنه بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية اتجهت كثير من شركات الطاقة الغربية إلى البحث عن موردين جدد بعيدا عن روسيا وذلك في الوقت الذي تشجع فيه الإدارة الأمريكية الحريصة على ضمان عدم ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق

العالمية، الشركات الأمريكية على تعزيز الاستكشاف لزيادة إمدادات النفط الخام.
ولفت إلى تزايد طلب الصين على النفط الخام مع إعادة فتح قيود كوفيد بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام حيث يشير اتجاه الطلب الأولي إلى إعادة الفتح بشكل متقطع، مبينا أن الصين ستكون مسؤولة عن نصف نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام مع وصول إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي.

بدورها، أوضحت ليزا إكسوي المحللة الصينية ومختص شؤون الطاقة، أن اجتماع وزراء الطاقة في لجنة مراقبة الإنتاج لتحالف «أوبك +» في أبريل المقبل سيراعي دون شك اتجاه طلب الصين على النفط إلى الانتعاش كما سيتدارس دور المجموعة في تلبية الطلب المتزايد في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وأشارت إلى أن روسيا تحولت نحو أسواق آسيا كهدف رئيس في تنمية مبيعات النفط الخام والوقود بعد إغلاق الأسواق الأوروبية أمامها بموجب العقوبات الغربية التي تشمل الحظر وأيضا سقف الأسعار المفروض من مجموعة السبع الذي دفع روسيا إلى خفض انتاجها أن روسيا تعرض حاليا نفطها بخصومات سعرية كبيرة وقد نجحت هذه الخصومات أيضا في أن تجتذب مزيدا من المشترين الصينيين الذين لا يلتزمون بسقوف أسعار مجموعة السبع. وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس وسط تفاؤل حيال انتعاش الطلب الصيني ومخاوف أن يحد نقص الاستثمارات من إمدادات النفط في المستقبل ومع إبقاء المنتجين الكبار على حدود الإنتاج كما هي.

وبحسب «رويترز»، صعد خام برنت 47 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 83.47 دولار خلال التعاملات أمس.

وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر آذار (مارس) 76.78 دولار للبرميل مرتفعا 44 سنتا أو 0.6 في المائة. وارتفعت تعاقدات أبريل 0.5 في المائة إلى 76.90 دولار.

وانخفض خاما برنت وغرب تكساس الوسيط دولارين يوم الجمعة وأغلقا على تراجع نحو 4 في المائة الأسبوع الماضي بعد أن أعلنت الولايات المتحدة ارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين. من جانب آخر، هبطت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 81.73 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 83.76 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 83.62 دولار للبرميل.

7.44 مليون برميل يوميا صادرات الخام السعودية في ديسمبر

الاقتصادية

أظهرت بيانات من مبادرة البيانات المشتركة (جودي) أمس، أن صادرات السعودية من النفط الخام ارتفعت في كانون الأول (ديسمبر) بعد تراجعها إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر في الشهر السابق.

وبحسب «رويترز»، زادت صادرات المملكة من الخام بنحو 2.2 في المائة إلى 7.44 مليون برميل يوميا في ديسمبر من 7.28 مليون برميل يوميا في تشرين الثاني (نوفمبر).

لكن إنتاج أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم تراجع بشكل طفيف من 10.47 مليون برميل يوميا في نوفمبر إلى 10.44 مليون برميل يوميا.

وانخفض معدل استهلاك المصافي المحلية من الخام بالسعودية 40 ألف برميل يوميا إلى 2.62 مليون برميل يوميا في ديسمبر، بينما ارتفع معدل الحرق المباشر للخام 48 ألف برميل يوميا إلى 477 ألف برميل يوميا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، رفعت المملكة أسعار خامها الرئيس بالنسبة للمشترين الآسيويين للمرة الأولى منذ ستة أشهر وسط توقعات بانتعاش الطلب على النفط خاصة من الصين.

والسعودية أكبر مورد للنفط الخام للصين في 2022، ومن المتوقع أن تظل كذلك.

وتقدم الرياض وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بيانات الصادرات الشهرية إلى جودي، التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

وقال منتدى الطاقة الدولي نقلا عن بيانات جودي، إن الطلب العالمي على النفط ارتفع بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا في ديسمبر ليصل إلى مستوى قياسي، مدفوعا بمكاسب في إندونيسيا واليابان وكوريا.

ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بفعل توقعات موجة باردة أواخر الشتاء

الاقتصادية

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بسبب احتمال حدوث موجة باردة في أواخر الشتاء، بعد أن تجاوزت الأسبوع الماضي عتبة رئيسة في تعافي المنطقة من أزمة الطاقة.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أنه يتم تداول العقود الآجلة حول 50 يورو بعد انخفاضها إلى ما دون هذا المستوى الجمعة الماضي لأول مرة منذ نحو 18 شهرا.

وارتفع سعر العقود الآجلة الهولندية للشهر المقبل، وهي العقود القياسية للسوق الأوروبية، بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 50.50 يورو لكل ميجاواط في الساعة خلال التعاملات أمس في أمستردام.

وانخفض سعر العقود بنحو 35 في المائة منذ بداية العام الجاري. وتتمتع المنطقة بإمدادات جيدة، حيث انتعشت التدفقات من النرويج وتسليم كميات أكبر من روسيا عبر خطوط الأنابيب التي تعبر أوكرانيا.

ولا يزال التجار يحذرون من أن الطلب على التدفئة قد يرتفع في أوائل آذار (مارس) المقبل.

وقالت شركة «ماكسار تكنولوجيز» في تقرير صدر أمس، إن هناك «توقعات بأن تكون الأجواء أكثر برودة من السابق».

وتشهد أجزاء من أوروبا حاليا درجات حرارة دافئة بشكل غير معتاد، على الرغم من أنه من المتوقع عودة الطقس الأكثر برودة إلى مدن منها لندن ومدريد في وقت لاحق من الأسبوع.

ويراقب المتداولون أيضا عن كثب أي علامات على ارتفاع استهلاك الغاز في توليد الطاقة، خاصة عندما

تضعف سرعات الرياح عن المستويات الحالية.

وقال محلل الغاز الأوروبي في «أي سي أي أس» كريستوفر رينيه «وصلت أسعار الغاز الآن إلى مستوى يمكن أن تتنافس فيه محطات الكهرباء العاملة بالغاز الأكثر كفاءة مع المحطات العاملة بالفحم الأقل كفاءة على المدى القريب».

وأضاف رينيه «ومع ذلك، فإن تحسين توافر الطاقة النووية وتعزيز توليد الطاقة المتجددة يجب أن يحد من فرص تشغيل كل من محطات الفحم والغاز».

خبراء : مبادرة الشرق الأوسط الأخضر تعزّز رؤية المملكة في حماية البيئة

اليوم

أكد عدد من خبراء البيئة والأرصاد خلال جلسة «الشرق الأوسط الأخضر.. مبادرة لتعزيز الرؤية العالمية»، ضمن فعاليات المنتدى السعودي للإعلام بالرياض، اليوم الإثنين، أهمية الإعلام في تبديد الهواجس الدولية حول التغير المناخي، عبر دعم مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، كونها تمثل حقبة جديدة لتعزيز العمل المناخي العالمي وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتهيئة مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وقال الأستاذ بجامعة الملك سعود الدكتور طلال الشثري، إن القضايا البيئية تحتاج إعلامًا متخصصاً لديه إلمام بجوانبها ومتغيراتها، منوهًا بأهمية تطرق كليات الإعلام إلى الظواهر البيئية لصقل خبرات الخريجين قبل التحاقهم بسوق العمل.

حماية دول الخليج

أوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد الدكتور أيمن غلام، أن المملكة تتحرك وفق منظومة برامج ومبادرات دولية وإقليمية مرتبطة بالتغير المناخي مثل قمة العلا وقمة شرم الشيخ cop27 وقمة دبي cop28 وكذلك العمل على برنامج إقليمي لاستمطار السحب، إضافة إلى إنشاء مركز إقليمي للإنذار المبكر بالعواصف الرملية وهو الرابع على مستوى العالم، إذ يستهدف حماية دول الخليج من الظاهرة المناخية.

وأكد المشرف العام على مشروع دراسات السعودية الخضراء في المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي المهندس أحمد العنزي، أن الشرق الأوسط الأخضر مبادرة إقليمية تعكس دور المملكة في الاهتمام بجودة الحياة بالمنطقة من خلال التصدي للتغير المناخي والظواهر البيئية، لافتًا إلى أن المملكة طرحت مبادرة تدهور الأراضي خلال اجتماعات قمة العشرين.

اتفاقيات التنوع البيولوجي

أشـار كبيـر مفاوضي المملكـة لاتفاقيات التغير المناخي المهندس خالد أبو الليف، إلى مشـاركة السـعودية في صياغة الوثائق والاتفاقيات العالمية التي تربط بين البيئة والاقتصاد والجوانب الاجتماعية، إضافة إلى اتفاقيات التنوع البيولوجي والتصحر.

وزير الطاقة السعودي: كنا مستهدفين بعد خفض الإنتاج مع وجود آخرين في «أوبك +»

منى المنجومي

اندبندنت

على رغم إعلان منظمة «أوبك+» في أكتوبر (تشرين الأول) خفض إنتاجها بمقدار مليوني برميل يومياً والذي سيستمر لغاية نهاية العام الحالي 2023، إلا أن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أكد أن التحالف الذي يضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى جانب حلفاء بقيادة روسيا يتحلى بالمرونة الكافية لتعديل سياساته إذا اقتضى الأمر.

وقال الوزير خلال جلسة خاصة في منتدى الإعلام السعودي خلال دورته الثانية والمقام حالياً في العاصمة الرياض، «إن قرارات 'أوبك+' ليست مسيسة بل تعتمد على العوامل الأساس في السوق»، مضيفاً أن «سياسات المجموعة تحددها الدراسات الفنية لتحقيق توازنات السوق، كما أن قراراتها لا تتأثر بالأمور السياسية».

وكان الأمير عبدالعزيز أكد خلال مقابلة مع «إنرجي اسبكتس» الأسبوع الماضي أن قرار الخفض الذي بدأ في نوفمبر (تشرين الثاني) سيستمر لباقي العام.

الإعلام والطاقة

وحول سؤاله عن عدم الانجراف وراء الأخبار التي تسييس قرارات تحالف «أوبك+» وأثرها، أشار وزير الطاقة السعودي إلى أهمية دور الإعلام في وضوح صدقية الخبر، واستطرد «إن ما حدث في تغطية خبر خفض إنتاج المنظمة خلال أكتوبر الماضي، والذي تم تصويره من قبل بعض وسائل الإعلام على أنه جريمة واتخذ لتخريب الاقتصاد العالمي، هو مثال لما يرد في بعض الوسائل من تجريف للأخبار»، مشيراً إلى أن بلاده كان لها نصيب كبير من ذلك الانتقاد، رغم مشاركة 9 من وزراء «أوبك +» في ذلك الإجتماع .مرجعاً

ذلك إلى مكانة السعودية المميزة عالمياً.

ويرى الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن «الإعلام الصادق مرآة لمعرفة الحقيقة والأحداث وواقعها، ولابد من أن يكون متناغماً بحيث يستطيع معرفة إلى أين أنت ذاهب»، بحد تعبيره.

وأوضح أن «الانتقاد بمفاهيمه الأصيلة هو التقييم، والأخذ بنظرة إيجابية سواء كانت ممارسته من قبل الإعلام أو المسؤول، مما سينعكس إيجاباً ويعود بالنفع العام على الجميع»، مضيفاً «لكن مفهوم الانتقاد بين الناس يعتبر نقصاً من الآخر».

وفي سياق متصل وصف وزير الطاقة علاقته بالإعلام والصحافيين بالقديمة، وقال «أعمل في قطاع الطاقة منذ عقود وأعرف عدداً كبيراً من الإعلاميين، ولي تجارب عدة معهم، منها المميزة ومنها غير جيدة».

وبالعودة لقرار خفض إنتاج النفط أواخر العام الماضي فقد سبقت تصريحات وزير الطاقة السعودي اليوم تأكيدات الاجتماع الأخير المنعقد مطلع فبراير الجاري لقرارات اللجنة الوزارية المشتركة لمنظمة «أوبك» وحلفائها المعروف بتحالف «أوبك+»، والذي ينص على التزام الدول الأعضاء بالإبقاء على اتفاق خفض الإنتاج الحالي من دون تغيير حتى نهاية هذا العام.

وخلال «المنتدى السعودي للإعلام» تحدث وزير الاستثمار خالد بن عبدالعزيز الفالح عن تحديات الاقتصاد في ظل الأزمات والكوارث العالمية ومن ضمنها جائحة كورونا، مشيراً إلى ثبات موقف السعودية ومرونتها اقتصادياً وسياسياً وقدرتها على امتصاص الصدمات وتجاوز الأزمات في ظل وجود خطة ونهج واضح وهي «رؤية 2030»، مضيفاً أن اقتصاد السعودية منذ عام 2016 نما بحوالى 600 مليار دولار متجاوزاً حاجز التريليون دولار بنهاية 2022.

ولفت الفالح إلى أن «محدودية الموارد في السابق والمحصورة في سلاسل القيمة المرتبطة بالنفط والصناعات البتروكيماوية كانت العائق في جذب المستثمرين»، مبيناً أن «بناء قطاعات واقتصادات جديدة غير مرتبطة بالنفط هي السياسة المتخذة من قبل الوزارة والخطة الاقتصادية في السعودية.»

وأوضح الوزير أن كل قطاع في السعودية لديه إستراتيجية مفصلة تفصيلاً دقيقاً، مع أهمية وجود مثل هذه الخطط والإستراتيجيات التي تؤثر إيجابياً في المستثمرين وقراراتهم في الاستثمار داخل السعودية، إضافة إلى وجود نظام مصرفي ناضج ومتين وبأعلى معايير الإفصاح والشفافية يساعد ويكثف التجاوب الذي تشهده السعودية من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المحليين والعالميين.

البحث عن الاستقرار

وأشار الفالح إلى أن «المستثمر دائماً ما يبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنظيمي والتشريعي، إضافة إلى الفرص الاستثمارية السانحة من دون عوائق»، لافتاً إلى دور وزارة الاستثمار بالشراكة مع الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص في إعداد إستراتيجية وطنية للاستثمار تهدف إلى تطوير الفرص الاستثمارية والمواءمة والمساواة بين المستثمرين بفئاتهم كافة، إضافة إلى التمويل في النظام المالي وتحفيز تقليل الكلفة على المستثمر.

صادرات النفط السعودية

وفي سياق آخر كشفت بيانات مبادرة البيانات المشتركة للدول المنتجة للنفط (جودي) اليوم الإثنين عن ارتفاع صادرات النفط الخام السعودي خلال ديسمبر (كانون الأول) 2022 بواقع 157 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق.

وعلى أساس سنوي زادت صادرات النفط السعودي بواقع 503 آلاف برميل يومياً خلال ديسمبر 2022 وبنسبة 7.25 في المئة مقارنة مع معدل الصادرات خلال الشهر ذاته من عام 2021 والبالغ 6.937 مليون برميل يومياً.

أرامكو السعودية تكشف تطورات مركز احتجاز الكربون وتخزينه في الجبيل

دينا قدري

الطاقة

تعمل شركة أرامكو السعودية على تطوير مركز احتجاز الكربون في مدينة الجبيل الصناعية المطلة على البحر الأحمر، في إطار خططها للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وكشفت الشركة أنها تستعد لتحديد الحقول التي يمكن تعزيز إنتاجها من خلال الاستخلاص المعزز للنفط، عندما يبدأ تشغيل المركز بسعة تخزين تبلغ 9 ملايين طن متري سنويًا من ثاني أكسيد الكربون، عام 2027.

ومن المتوقع توسيع المركز لتصل طاقته الإنتاجية إلى 44 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2035، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

مركز احتجاز الكربون وتخزينه في الجبيل

قال نائب الرئيس لشؤون الاستكشاف في أرامكو، سامر أشقر: «لقد حددنا الحقول التي نريد حقن ثاني أكسيد الكربون فيها.. هذا ما نقوم به الآن، نحن فقط نتأكد من أنها مطورة ومحددة»، وفق ما نقلته منصة «إس آند بي غلوبال بلاتس» (S&P Global Platts).

وأضاف -في تصريحات على هامش حدث لصناعة الطاقة في البحرين يوم 19 فبراير/شباط-: «أحد الأشياء التي نتحدث عنها هو كيف نتأكد من أننا نحسّن حقن ثاني أكسيد الكربون، وتكاليف النفقات الرأسمالية للحقن.. هذه هي الأشياء التي نعمل عليها، ونجدها مناسبة في الوقت الحالي».

ومن المقرر أن تصل أرامكو السعودية -أكبر مصدّر للخام في العالم- إلى هدف طاقة إنتاجية يبلغ 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027.

إلّا أن نائب الرئيس لشؤون الاستكشاف في أرامكو قال، إن مشروعات حقن الكربون لن تسهم في زيادة تتجاوز هذا الهدف.

سعة إضافية من إنتاج النفط

تعمل شركة أرامكو السعودية مع شركة الخدمات النفطية العملاقة «إس إل بي» وشركة الكيماويات «ليندي»، لإنشاء مركز احتجاز الكربون الذي من المتوقع أن تسهم أرامكو فيه بـ6 ملايين طن متري في المرحلة الأولية.

سيُستَعمَل بعض ثاني أكسيد الكربون الذي يُلتَقَط في المركز لزيادة الإنتاج من الحقول المختارة التي تديرها الشركة بدءًا من عام 2027 فصاعدًا.

ومع ذلك، لن تكون هناك زيادة في السعة الإضافية بعد الاستخلاص المعزز للنفط من خلال حقن ثاني أكسيد الكربون، بحسب ما صرّح به أشقر.

وقال أشقر: «في الوقت الحالي، نحافظ على قدرة إنتاج تبلغ 13 مليون برميل يوميًا في المستقبل القريب.. وهذه دعوة للشركة للوصول إلى ذلك».

وأضاف: «أنا واثق من الموارد التي لدينا، إذ يمكننا تلبية طلب المملكة، وكذلك الطلب العالمي».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج السعودية من النفط الخام منذ عام 1999 حتى عام 2022:

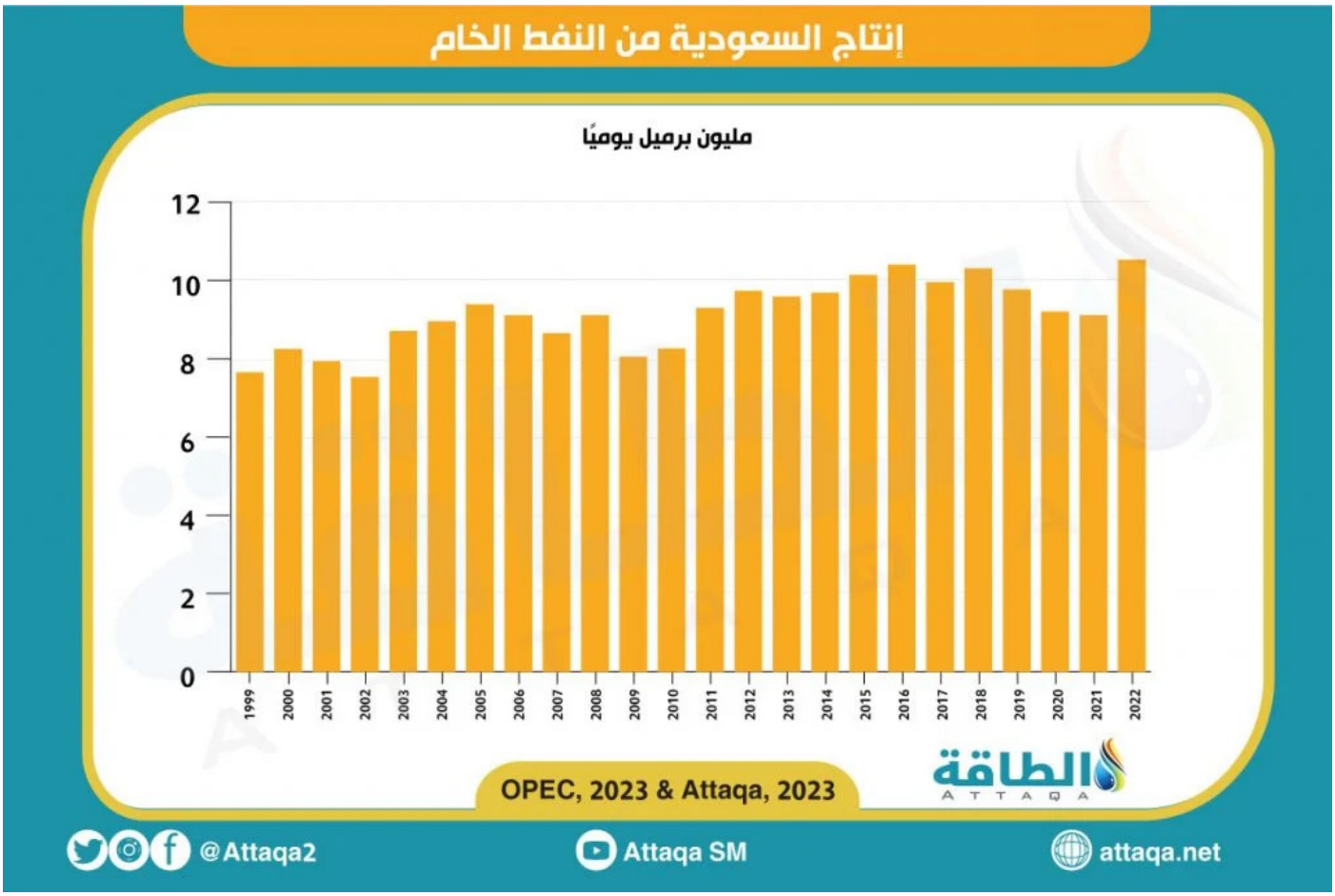

إنتاج أرامكو السعودية

قالت أرامكو، إن المملكة العربية السعودية تهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية المستدامة إلى 12.3 مليون بحلول عام 2025، وصولًا إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027.

كانت أرامكو قد قالت -سابقًا-، إن إضافات السعة ستأتي تدريجيًا وتعوّض بعض الانخفاضات الطبيعية.

ومن المقرر أن يوفر حقل الدمام 75 ألف برميل يوميًا بحلول عام 2024، ومن المتوقع أن يضيف حقلا المرجان والبري 300 ألف برميل يوميًا و250 ألف برميل يوميًا على التوالي، بحلول عام 2025.

كما من المتوقع أن تضيف توسعة حقل الزلف 600 ألف برميل يوميًا بحلول عام 2026، وسيضيف تطوير السفانية 700 ألف برميل يوميًا بحلول أواخر عام 2027.

وقال أشقر، إن الطاقة الإضافية المخطط لها للشركة البالغة مليون برميل يوميًا تسير على الطريق

الصحيح دون أيّ تأخير يحدّ من النمو بحلول الموعد المحدد لعام 2027.

كان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد حذّر -في وقت سابق- من أن العالم ينقصه الاستثمار في النفط والغاز، وحثّ منتجي الهيدروكربونات على إضافة المزيد من القدرة الإنتاجية لتلبية الطلب المستقبلي على الخام.

استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط.. انخفاض متوقع بقيادة السعودية

أحمد عمار

الطاقة

يتجه نمو استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط إلى التباطؤ، خلال السنوات الـ3 المقبلة، بقيادة السعودية والإمارات؛ ما يؤدي إلى انخفاض كثافة ثاني أكسيد الكربون.

ومن المتوقع تباطؤ نمو الطلب على الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط إلى ٪2 خلال المدّة من 2023 إلى عام 2025، مقابل ٪4 و٪2.6 في عامي 2021 و2022، على التوالي، وفق تقديرات حديثة لوكالة الطاقة الدولية.

وسجّلت دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا السعودية وسلطنة عمان والإمارات، بالإضافة إلى العراق، أكبر الزيادات باستهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط خلال العامين الماضيين، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ورغم ارتفاع استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط خلال عامي 2021 و2022؛ فقد شهدت الدول منخفضة الدخل بالمنطقة -منها العراق ولبنان وإيران- نقصًا في الإمدادات.

ارتفاع الطلب وجهود الربط الإقليمي

أرجعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط أساسًا إلى زيادة تعداد سكان المنطقة، مع صعود الطلب على التبريد وتحلية المياه واستمرار التوسع في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة.

وشهدت المنطقة إحراز التقدم بالعديد من مشروعات الربط الكهربائي، خلال العام الماضي (2022)، ومنها بدء إنشاء خط بقدرة 150 ميغاواط لتصدير الكهرباء من الأردن إلى العراق، بالإضافة إلى مشروع ربط بين السعودية ومصر بقدرة 3 غيغاواط.

ورغم جهود المنطقة بمشروعات الطاقة المتجددة؛ فإنه تستمر هيمنة الغاز على مصادر إنتاج الكهرباء بجميع دول المنطقة؛ إذ تصل حصته بمزيج التوليد إلى ٪72، مع توقعات بزيادتها إلى ٪77 بحلول عام 2025.

وفي المقابل، توقّعت وكالة الطاقة انخفاض حصة النفط في مزيج توليد الكهرباء بالمنطقة من ٪21 إلى ٪14 بين عامي 2022 و2025، بقيادة الانخفاض في السعودية والكويت والعراق وإيران.

ومن المتوقع -أيضًا- انخفاض حصة الفحم من ٪1 إلى أقل من ٪0.3 خلال المدّة نفسها، مع اتجاه الإمارات إلى تحويل محطة حصيان الجديدة من الفحم إلى الغاز.

بينما من المرجّح تضاعف التوليد من الطاقة النووية -تقريبًا- بين عامي 2022 و2025 ليصل إلى 50 تيراواط/ساعة، بدعم من نجاح الإمارات في تشغيل محطة براكة للطاقة النووية بقدرتها الكاملة.

ومن المقرر كذلك زيادة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بنسبة ٪50 لتمثل في إجمالي مزيج التوليد لمنطقة الشرق الأوسط أكثر من ٪5 بحلول عام 2025، بقيادة السعودية وعمان والإمارات.

ارتفاع طفيف في انبعاثات الشرق الأوسط

مع تباطؤ استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط، ارتفعت انبعاثات المنطقة بنسبة ضئيلة بلغت ٪0.7، نتيجة انخفاض انبعاثات التوليد من النفط والفحم، وهو ما عوّض الانبعاثات المرتبطة بالغاز.

وتتوقّع وكالة الطاقة الدولية انخفاض إجمالي انبعاثات توليد الكهرباء بمنطقة الشرق الأوسط بنسبة ٪2 بين عامي 2022 و2025 لتسجل 710 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون.

ومن المقرر أن تشهد الإمارات أكبر انخفاض في الانبعاثات، بفضل النمو السريع لمصادر الطاقة المتجددة والتوليد النووي، وكذلك السعودية، ولكن سيقابل ذلك تزايد انبعاثات بقية دول المنطقة نتيجة زيادة استهلاك الغاز في توليد الكهرباء.

ومع ذلك، انخفضت كثافة الكربون لتوليد الكهرباء في المنطقة بنسبة 2٪ -تقريبًا- في عام 2022، لتصل إلى 540 جرامًا لكل كيلوواط/ساعة.

وترى وكالة الطاقة الدولية انخفاضًا أكثر في كثافة الكربون بنسبة 7٪ في عام 2025، مقارنة بمستويات العام الماضي (2022)، مع تراجع حصة الفحم والنفط في توليد الكهرباء وارتفاع حصة الطاقة المتجددة والمحطات النووية.

السعودية تتجه لتقليل حصة النفط

ترى وكالة الطاقة الدولية أن السعودية من أبرز الدول التي تقود تباطؤ نمو استهلاك الكهرباء في الشرق الأوسط، مع نمو الطلب بالمملكة خلال العام الماضي (2022) إلى 2٪، مقابل 5.5٪ عام 2021.

وشهدت السعودية ارتفاعًا في استهلاك الكهرباء خلال النصف الأول من العام الماضي (2022) بنسبة 2.3٪، على أساس سنوي، بدعم من زيادة استهلاك القطاع الصناعي والتجاري، وكذلك تحلية المياه.

كما تتوقع الوكالة الدولية أن يستمر تباطؤ استهلاك الكهرباء بالسعودية إلى 1٪ على أساس سنوي خلال المدّة (2023-2025).

وهو ما أرجعته إلى زيادة كفاءة الطاقة في البلاد، مع الإسراع في تركيب العدادات الذكية؛ إذ أضافت الحكومة أكثر من 10 ملايين عداد ذكي بين عامي 2020 و2021.

وتوقعت الوكالة زيادة استهلاك الغاز بتوليد الكهرباء في السعودية بنسبة 30٪ بين عامي 2021 و2025،

مدفوعًا بمشروعات تطوير الغاز التي من المقرر تشغيلها بين عامي 2023 و2025.

وفي المقابل، من المتوقع انخفاض حصة النفط في توليد الكهرباء من ٪39 إلى ٪25 بحلول عام 2025، مع ارتفاع استهلاك الغاز بالمحطات الحرارية الجديدة والقائمة.

ورغم نمو مشروعات الطاقة المتجددة؛ فقد توقعت وكالة الطاقة أن تمثل المصادر المتجددة أقل من ٪3 من إجمالي توليد الكهرباء بالسعودية في عام 2025.

الإمارات تُنوع مزيج الكهرباء

تظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية تباطؤ نمو الطلب على الكهرباء في دولة الإمارات خلال العام الماضي (2022) إلى ٪3، مقابل ٪9 في عام 2021.

وفي الأشهر الـ9 الأولى من العام الماضي، سجّلت هيئة كهرباء ومياه دبي، التي توفر نحو ٪35 من إجمالي الطلب في البلاد، نموًا قويًا للاستهلاك بنسبة ٪5.

وتوقّعت وكالة الطاقة الدولية نمو استهلاك الكهرباء في الإمارات بمعدل ٪2 سنويًا خلال المدّة من 2023 حتى عام 2025.

وتشير البيانات إلى أن قدرة توليد الكهرباء المركبة في الإمارات سجلت نحو 35 غيغاواط خلال عام 2021، منها 31 غيغاواط من الغاز، و2.6 غيغاواط من الطاقة الشمسية، و1.4 غيغاواط من الطاقة النووية.

وتقدّر وكالة الطاقة أن تبلغ حصص الغاز والطاقة المتجددة والطاقة النووية بمزيج التوليد ٪64 و٪10 و٪26 على الترتيب بحلول عام 2025، وذلك بعد تركيب 4.2 غيغاواط من الطاقة النووية و3.6 غيغاواط من الغاز و4.8 غيغاواط من الطاقة الشمسية خلال المدّة (2022-2025).

دول أخرى بالمنطقة

توقّعت وكالة الطاقة الدولية نمو استهلاك الكهرباء في الكويت بمتوسط سنوي نسبته ٪2 خلال المدّة (2022-2025)، مدفوعًا بزيادة الطلب على التبريد وتحلية المياه.

وتشير الوكالة إلى تخطيط الحكومة لإضافة 9 غيغاواط من المحطات التي تعمل بالغاز، و5 غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030.

وعلى صعيد دولة قطر، من المتوقع نمو الطلب على الكهرباء بمتوسط سنوي نسبته ٪3 خلال المدّة (2022-2025)، مدفوعًا بزيادة التعداد السكاني والتبريد وتحلية المياه، وذلك مقابل نمو بلغ ٪5 في عام 2021.

ومن المقرر أن يأتي التوليد الإضافي للكهرباء من مصدر الغاز، على أن تسهم مشروعات الطاقة الشمسية بنسبة ٪4 بمزيج التوليد بحلول عام 2025.

وفي سلطنة عمان، تقدر وكالة الطاقة الدولية، ارتفاع استهلاك الكهرباء في البلاد سنويًا بنسبة ٪2.6 خلال المدّة من 2022 إلى 2025، مقابل نمو كبير بلغ ٪8 عام 2021.

وتخطط عمان لإضافة 1.9 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2026، لتلبية الطلب المرتفع على الكهرباء وكذلك العمل على تقليل الاعتماد على الغاز كونه مصدرًا للتوليد.

ومع ذلك، تتوقع وكالة الطاقة الدولية إضافة عمان نحو 1 غيغاواط من الطاقة المتجددة فقط بحلول عام 2025، ولكن ذلك سيسهم في تراجع حصة الغاز بإجمالي توليد الكهرباء من ٪97 في عام 2021 إلى ٪87، وارتفاع حصة الطاقة المتجددة من ٪2 إلى ٪11.

وتستهدف السلطنة ارتفاع حصة الطاقة المتجددة بقدرة توليد الكهرباء إلى ٪39 بحلول عام 2040.

كما توقعت وكالة الطاقة ارتفاع الطلب على الكهرباء في الأردن بنسبة سنوية تبلغ ٪2.6 بين عامي 2022

و2025 مقابل ٪2 في عام 2021.

شكراً